



الجمهورية التونسية  
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

# مشروع تعزيز الأمن الغذائي والمائي من خلال رفع القدرات في المنطقة العربية

بيروت ٩-٧ فيفري ٢٠١٧

إعداد الحبيب الهلالي



# مفهوم الأمن الغذائي

التعريف الدولي للأمن الغذائي: تواجد الغذاء بالكمية وبالنوعية المطلوبة، على امتداد السنة، وتوفر المقدرة الشرائية الكافية لدى المواطنين ليتمكنوا من الحصول على الغذاء،

التعريف الوطني : إضافة مبدأ توفر الغذاء بالاعتماد على الإنتاج الوطني قدر الإمكان مع احترام قواعد الجدوى الاقتصادية،

# وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

الأمر عدد ٤٢٠ لسنة ٢٠٠١ مؤرخ في ١٣ فيفري ٢٠٠١ المتعلق  
بمشمولات الفلاحة:

- إستنباط الوسائل والطرق الهادفة إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.
- دعم مجهودات التصدير للمنتجات الفلاحية.
- السهر على توسيع شبكة أسواق المنتجات الفلاحية.
- إعداد المخططات والبرامج لتسخير الموارد المائية وإستعمالها لسد حاجيات البلاد.
- دراسة وإنجاز برامج ومشاريع الإحياء المتعلقة بالأراضي السقوية.

# أولويات الوزارة

حددت أولوياتها بالنسبة للأمن الغذائي من خلال التركيز بالأساس على تنمية إنتاج المواد الأساسية واسعة الاستهلاك عبر:

✓ وضع استراتيجيات قطاعية لأهم المنتجات.

✓ انتهاج سياسة أسعار تراعي تطور تكلفة الإنتاج بما يضمن دخلا محترما للفلاح وذلك بالنسبة للمواد الأساسية، وعلى حرية الأسعار بالنسبة لبقية المنتجات الفلاحية.

✓ وضع جملة من الآليات لتنفيذ برامج محكمة للمخزونات الإستراتيجية من المواد الفلاحية الأساسية، تأميننا لتزويد البلاد بحاجياتها من هذه المواد وحفاظا على مصالح المنتج والمستهلك.

# وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

الأمر عدد ٤١٩ لسنة ٢٠٠١ مؤرخ في ١٣ فيفري ٢٠٠١ المتعلق بتنظيم وزارة الفلاحة المنقح بالأمر عدد ٦٢٥ لسنة ٢٠١٠ بتاريخ ٥ أفريل ٢٠١٠ والأمر عدد ١٥٦٠ لسنة ٢٠١١ بتاريخ ٥ سبتمبر ٢٠١١.

الديوان – **مكتب التخطيط والتوازنات المائية** (دور تحكيمي في مجال توزيع الموارد المائية)  
الكتابة العامة

التفقدية العامة

المصالح المشتركة : الإدارة العامة للشؤون القانونية والعقارية، الإدارة العامة للتمويل والاستثمارات والهيكل المهنية، الإدارة العامة للتنظيم والإعلامية والتصرف في الوثائق والتوثيق، الإدارة العامة للمصالح الإدارية والمالية، إدارة متابعة التصرف في المنشآت والمؤسسات العمومية، الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية.

المصالح الفنية ومنها:

الإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية  
الإدارة العامة للموارد المائية  
الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه  
الإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى.  
الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه  
شركة إستغلال قنال وانايبب مياه الشمال

الإدارة العامة للإنتاج الفلاحي  
الإدارة العامة للفلاحة البيولوجية  
الإدارة العامة لحماية ومراقبة جودة المنتجات الفلاحية  
الإدارة العامة للمصالح البيطرية  
الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك.  
ديوان الحبوب + الديوان الوطني للزيت

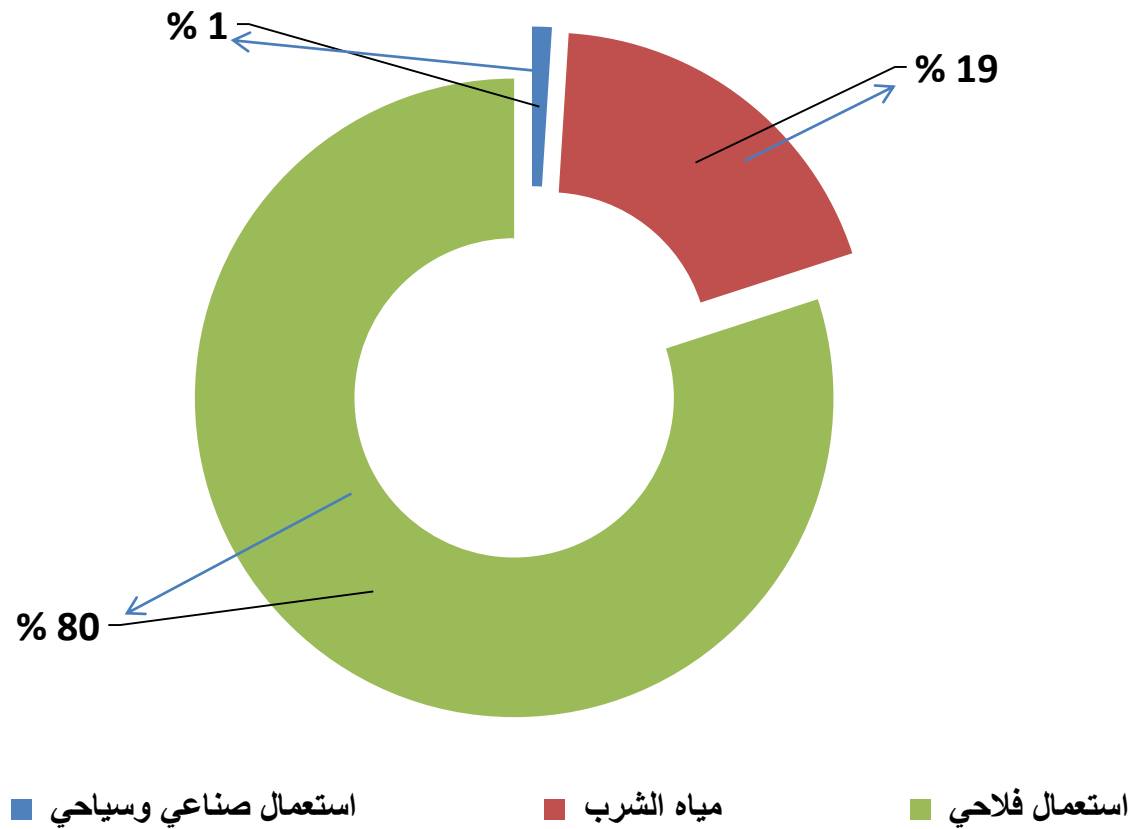
تشتمل المصالح الجهوية لوزارة الفلاحة على المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية المحدثه بالقانون عدد ٤٤ لسنة ١٩٨٩ المؤرخ في ٨ مارس ١٩٨٩ كما هو متمم بالقانون عدد ١١٦ لسنة ١٩٩٤ المؤرخ في ٣١ أكتوبر ١٩٩٤

# مهام مكتب التخطيط والتوازنات المائية

تشمل مهام مكتب التخطيط والتوازنات المائية المسائل التالية:

- تخطيط الإستشرافي لتعبئة الموارد المائية التقليدية وتنمية الموارد غير التقليدية لتسديد تطور حاجيات جميع القطاعات المستعملة للمياه على المدى المتوسط والبعيد،
- البرمجة السنوية لتوزيع الموارد المائية المتاحة على كافة المستعملين قصد تثمين هذه الموارد،
- التنسيق بين المؤسسات المنتجة والموزعة للموارد المائية في مجال المياه.

# استهلاك الموارد المائية حسب القطاعات



# السياسات الفلاحية لتحقيق الأمن الغذائي

تهدف السياسات الفلاحية في مجملها إلى إعطاء نفس جديد لهذا القطاع حتى يتمكن من القيام بدوره في المنظومة الاقتصادية على أحسن وجه، و كذلك بلوغ الهدف الأسمى والمتمثل في تحقيق الأمن الغذائي المستديم، بالاعتماد على الذات عبر الترفيع في الإنتاج الوطني وتنويعه حتى يستجيب لحاجيات السوق الداخلية ويغزو الأسواق الخارجية. و من هذا المنطلق برزت معالم السياسة الفلاحية الجديدة والتي تركز على المحاور التالية :

- تعبئة وإحكام استغلال الموارد الطبيعية،
- تأهيل القطاع الفلاحي،
- تدعيم القدرة التنافسية للمنتوجات الفلاحية،
- تحسين المحيط العام للنشاط الفلاحي،
- تدعيم البحث والارشاد والتكوين.



# السياسات المائية وارتباطها بالأمن الغذائي

تجعل الظروف المناخية السائدة بالبلاد التونسية منطقة ذات موارد مائية متجددة محدودة، و تعتمد الفلاحة بالبلاد التونسية بالأساس على الزراعات المطرية التي تغطي 92% من الأراضي القابلة للزراعة، في حين تخصص قرابة ٨ بالمائة من المساحة للزراعات المروية ٤٢٠ ألف هكتار

أقرت الدولة منذ الاستقلال سياسة إرادية في مجال المياه تجسمت في إرساء بنية أساسية مائية تمكن من تلبية حاجيات مختلف القطاعات من المياه، حيث تم إنجاز عدة منشآت مائية من سدود كبرى وسدود وبحيرات جبلية وآبار عميقة تمكن من تعبئة وخزن واستغلال الموارد المتوفرة على مدار السنة وحتى خلال الفترات الصعبة.

# السياسات المائية وارتباطها بالأمن الغذائي

- و تتمحور أهداف السياسة المائية حول خمسة عناصر أساسية:
- ضمان تزويد كل التونسيين بالماء الصالح للشرب،
- التوسع في المناطق السقوية و إحكام استغلال مياه الري،
- تلبية حاجيات قطاعات الصناعة والسياحة من المياه مع اعتبار المتطلبات البيئية،
- حماية المدن والمناطق المنبسطة من الفيضانات وكذلك الحد من تأثيرات الجفاف،
- الاستغلال الدائم و العادل للموارد المائية وحمايتها من التلوث.

# السياسات المائية وارتباطها بالأمن الغذائي

كما أولت الدولة التونسية عناية خاصة بالجوانب التشريعية والمؤسسية المتعلقة بالمياه.

فمن الناحية القانونية والتشريعية تم إصدار مجلة المياه سنة ١٩٧٥ التي احتوت على تسعة أبواب تم من خلالها سن القوانين والتشريعات شملت جل القضايا المتعلقة بالمياه، ويتم حاليا مراجعة هذه المجلة لجعلها تواكب التغيرات التي تشهدها الساحة الوطنية

أما من الناحية المؤسسية فقد تم إحداث :

- الشركة الوطنية لاستغلال و توزيع المياه (١٩٦٨)
- شركة استغلال قنال و أنابيب مياه الشمال (١٩٨٢)
- وكالة التنقيب عن المياه

# لمحة حول القطاع السقوي

يستغل القطاع السقوي معدل ٢،١ مليون م<sup>٣</sup> من المياه سنويا

51% بالشمال عبر استغلال مياه السيالان (سدود، سدود جبلية، بحيرات جبلية

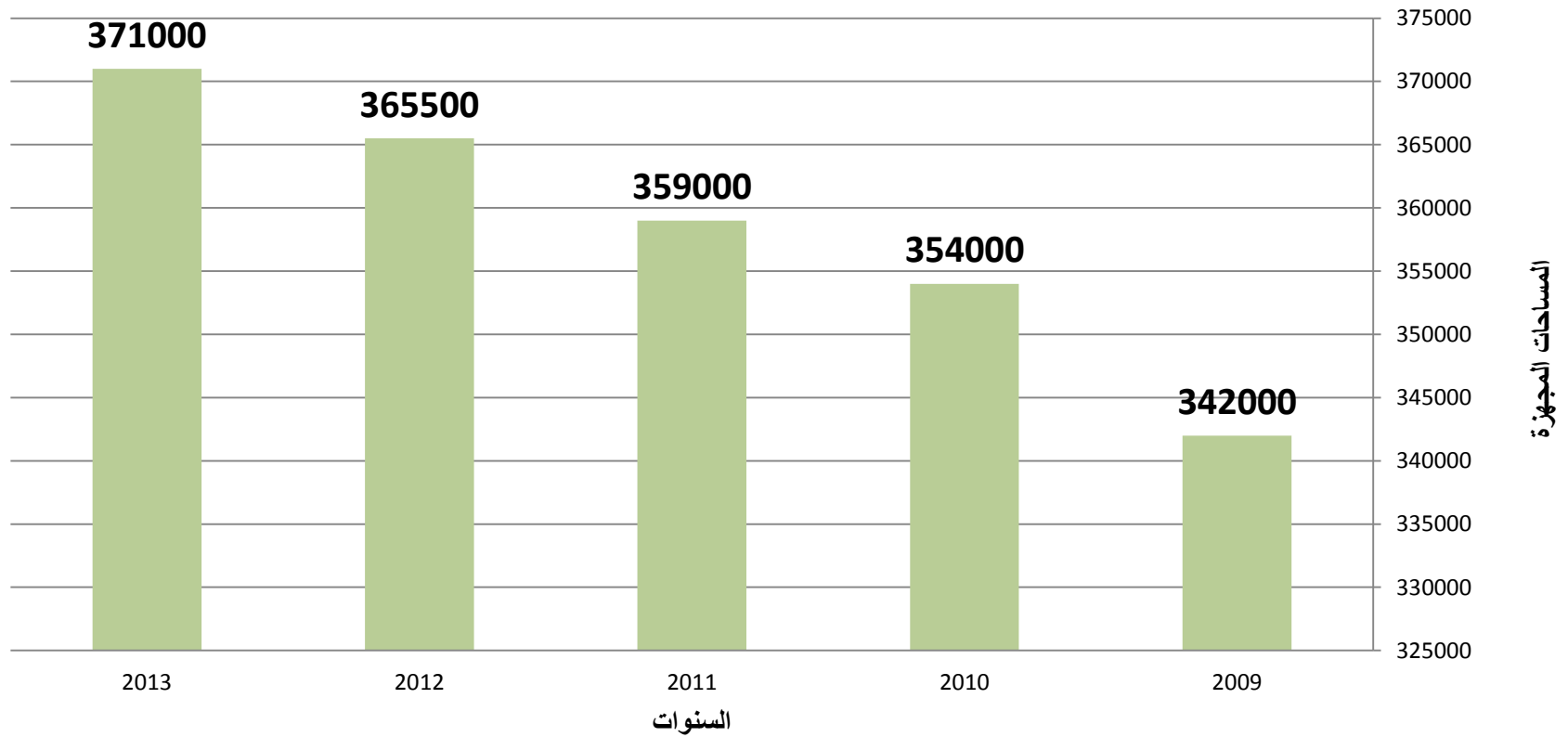
ومجاري أودية،..)،

٣٩% بالوسط عبر استغلال المياه الجوفية قليلة العمق والعميقة،

١٠% بالجنوب وتستغل المياه الجوفية العميقة والجيوحرارية،

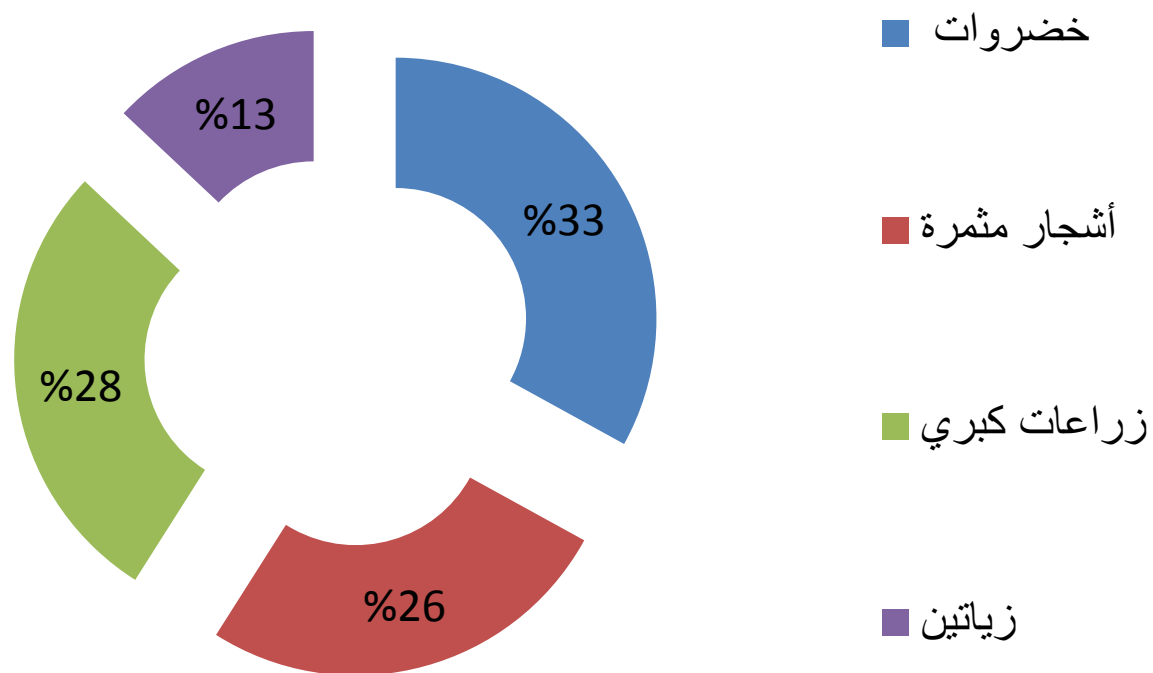
٨ آلاف هكتار تستغل المياه المعالجة وهي محاذية للمناطق العمرانية الكبرى

# المساحات المجهزة بمعدات الاقتصاد في الريّ



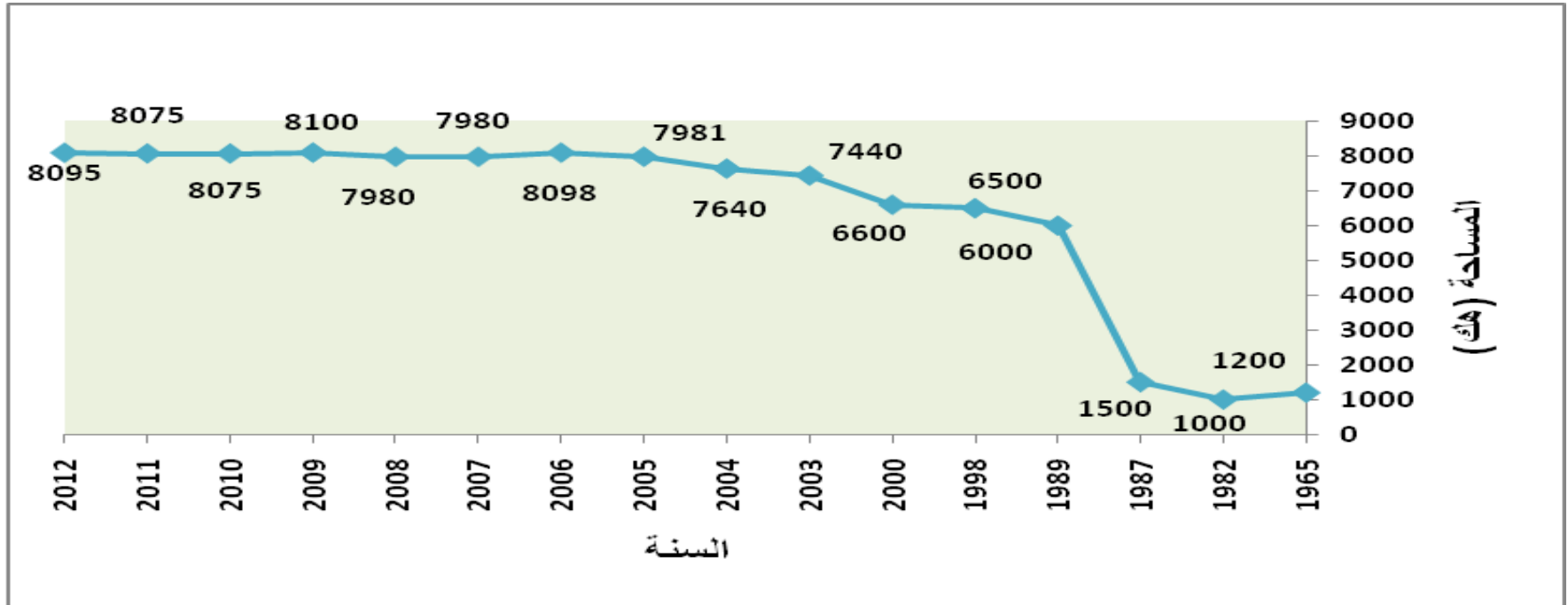


## توزيع الزراعات داخل المناطق السقوية



## تطور المساحات المروية بالمياه المعالجة

شهدت المساحات المهيئة للري بالمياه المعالجة تطورا ملحوظا من سنة ١٩٨٧ إلى سنة ١٩٨٩ حيث سجلت ارتفاعها من ١٥٠٠ هكتار إلى ٦٠٠٠ هكتار مع دخول منطقتي برج الطويل ومرناق حيز الاستغلال على مساحة تقارب ٤٣٠٠ هكتار، ثم كان نسق تطور المساحات المهيئة ضعيفا بعد ذلك لتصل إلى ٨٠٩٥ هكتار سنة ٢٠١٣.



# ما تم تحقيقه في مجال الأمن الغذائي

حقق القطاع الزراعي نمو بـ ٣ % خلال العشريتين الأخيرتين (مقابل 1,8 % للنمو الديمغرافي)،

مكن هذا النمو من تأمين التزويد المنتظم للسوق بالمنتجات الحساسة من خلال آلية العمل بالمخزونات التعديلية للمنتجات الأساسية (بطاطا، بيض، حليب، لحوم الدواجن). واللجوء للتوريد عند الحاجة.

■ غير أن ذلك يبقى غير كاف بالنظر إلى :

✓ تردي مستوى الأمن الغذائي على مستوى الأفراد بالمناطق الفقيرة بالبلاد والمجهودات اللازمة لتحسين توازن الوجبة الغذائية للمواطن ونوعيتها وسلامتها.

✓ أهمية الكميات الموردة من المواد الأساسية لتغطية الحاجيات خاصة بالنسبة للحبوب والتقلبات التي تشهدها الأسواق العالمية لهذه المواد والتي تهدد عملية توفير الغذاء وتتقل كاهل ميزان المبادلات التجارية

# ما تم تحقيقه في مجال الأمن الغذائي

- تبين المعطيات المتعلقة بالمنتجات الأساسية ما يلي :

تورد بلادنا :

- ٢٠ % من حاجياتها من القمح الصلب،
- ٧٥ % من حاجياتها من القمح اللين،
- كل حاجياتها من الأرز والذرة والسكر والزيوت النباتية.

تنتج بلادنا :

- كامل حاجياتها من الخضر والغلال تقريبا،
- أكثر من ٩٥ % من استهلاكها من اللحوم الحمراء،
- كامل حاجياتها من اللحوم البيضاء والبيض،
- كامل حاجياتها من الألبان.

# ما تم تحقيقه في مجال الأمن الغذائي

من ناحية أخرى يساهم القطاع الفلاحي في المجهود الوطني للتصدير بحوالي ٩ % من خلال تصدير عدد من المنتجات أهمها :

- زيت الزيتون : ٣ ٤ %
- التمر : ١٧ %
- منتجات البحر : ١٣ %
- القوارص : ٢ %
- ويقدر معدل نسبة تغطية الميزان التجاري الغذائي بحوالي ٨٧ % .



شكرا على حسن المتابعة